http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1666) السنة السابعة - الخميس (3) كانون الاول 2009

أجهزة كشف المتفجرات تكلف ملايين الدولارات بفاعليه .. مشكوك فيها

فرض القانون: الأجهزة جزء من متطلبات مرحلة وساهمت في تقليل عدد التفجيرات

بمشاعر لا تخلو من فخر مقصود راح الشرطي (نايف، ز) المنتسب الى إحدى فرق الشرطة الاتحادية ببغداد يصف لصديقه في جلسة سمر كيف انيطت به مهمة جديدة على عمله بتسليمه جهازاً حديثاً باستطاعته الكشف عن المتفجرات في نقطة السيطرة التي يعمل فيها، نظراً لسرعته وخفته بالمقارنة مع زملائه ، لكنه لم يستطع ان يخفي عليه ان الجهاز الجديد سبب له مشاكل جديدة بتأشيره على حاجيات شخصية للعابرين لا علاقة لها بالمتفجرات بتاتاً، وتحسسه من أي تغيير يحصل لحامله حتى وان ارتفعت حرارته بمقدار درجة واحدة، وملاحظات أخرى تجعله أحياناً يستعيض بقراءة الوجوه بدل كشوفات جهازه الجديد.

بغداد / أفراح شوقي

نقطة تفتيش

جندي يستخدم جهاز كشف المتفجرات

مدير منظمة نزع الألغام: أجهزتنا الأمنية تفتقر الى خبراء متفجرات أكفاء

أجهزة جديدة

برغم التفجيرات الكبيرة التي هزّت بغداد في الأشهر الأخيرة خصوصاً، واستهداف أهم وزارات ومؤسسات الدولة بأطنان من المتفجرات التي خلفت الكثير من الضحايا والخسائر دون ان نلقى رداً يشفي القلوب التي التاعت لرحيل الأبرياء عن كيفية حصول هذا الخرق الأمني الكبير والمخاوف الكبيرة من ارتفاع معدلات العنف مع انسحاب القوات الأميركية من العراق، اتجهت الأنظار صوب اتهام أجهزة الكشف عن المتفجرات التي تعاقد عليها العراق بملايين الدولارات بأنها فاشلة ولا تؤدي دورها كما يجب، فضلاً عن ورائحة فساد مالي تعتري المبالغ التي خصصت لاستيرادها لصالح جهات مستفيدة ومتنفذة في الحكومة العراقية.. ولماذا الاهمال المتعمد لتعزيز قدراتنا الأمنية بتوسيع عمل خبراء المتفجرات، وما موجود منهم لا يتعدى أصابع اليدين؟ ما صحة تلك الاتهامات؟ ومدى الجدوى المتحققة من استخدام تلك الأجهزة؟

العصا السحرية

يقول تقرير مترجم لأحد خبراء الجيش الأميركي تناقلته صحف عالمية كثيرة في وصف الجهاز: أنه «عديم الفائدة» وانه مجرد أداة انتهت صلاحيتها، كانت تستخدم «عصاً فاشلة» لتحسس المتفجرات!.

ولفت التقرير الى أن الحكومة العراقية اشترت أكثر من ١٥٠٠ قطعة من هذا «الكاشف الأعمى» والذي يعرف باسم «ADE ٦٥١» بكلفة تتراوح من ١٦،٥٠٠ إلى ٦٠،٠٠٠ دولار لكل قطعة.. وتقريباً كل نقطة شرطة لديها مثل هذا الجهاز، والكثير من نقاط التفتيش التابعة للجيش العراقي تستخدمها.

ويكشف التقرير حسب ما ورد في صحيفة نيويورك تايمز: أن عناصر الخلايا الانتحارية، استطاعت تجاوز نقاط التفتيش الكثيرة برغم «أطنان المتفجرات» التي تحملها شاحنات قتلت المئات في «الأربعاء والأحد « الداميين، وجرحت أكثر من ألف شخص، فقط بفضل فشل هذه الأجهزة.

وإن تسجيل الفيديو الخاص بمحافظة بغداد، كشف جانباً من هذه الحقيقة. ونقل عن الجنرال ريتشارد رو، الذي يشرف على تدريب قوات الشرطة في الجيش الأميركي، قوله: (أنا لا أعتقد أنّ هناك عصا سحرية، يمكن أن تكشف المتفجرات)، وأضاف: (إنْ كان هناك مثل هذه العصا، فنحن جميعاً سنستخدمها، أنا لا أثق بأن أداة كشف المتفجرات ذات فائدة).

من جانبه يقول اللواء (جهاد الجابري) رئيس دائرة محاربة المتفجرات في وزارة الداخلية: (سواء أكانت سحرية، أم علمية، ما أهتم به أنا أنها تكشف القنابل)، لكنّ ديل موراي، رئيس المركز الأمني لعلوم هندسة المتفجرات في «ساندينا لا بأس» بالولايات المتحدة، والذي يُعتمد كمختبر في وزارة الدفاع الأميركية، يؤكد (أن المركز اختبر معدات كثيرة من هذا القبيل، ولا شيء أعطى الأداء المطلوب، وأن ما يحصل أحياناً بتوهم الكشف، لا يعدو كونه فرصة عشوائية).

لكن الجابري عاد ليقول ردا على ذلك ((أنا لا أبالي بمختبر ساندينا أو برأي وزارة العدل الأميركية أو غيرهما، أنا أعرف عن هذه القضية أكثر مما يعرف الأمريكان، وفي الحقيقة أنا أعرف بالقنابل من أي شخص في العالم).

التحقيق لا يزال جارياً

عقيل الطريحي المفتش العام في وزارة الداخلية، بين ان الوزارة اشترت ٨٠٠ قطعة من جهاز (أيه دي إي ٦٥١) من شركة تدعى أيه تي أس سي البريطانية بمبلغ ٣٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، إضافة الى كمية أخرى غير محددة، ولكنها أكبر من الصفقة الأولى، بمبلغ ٥٣ مليون دولار. وتابع يقول ان المسؤولين العراقيين دفعوا مبلغ ستين ألف دولار للقطعة الواحدة، بينما كان يمكن شراء الجهاز بسعر ١٨٥٠٠ دولار، مؤكدا انه بدأ بالتحقيق في عقود أخرى أبرمت بدون غطاء مع الشركة البريطانية المذكورة.

مراهنات على فاعلية الجهاز

وتحدثت صحيفة بريطانية في ذات المقال عن تحدي مؤسسة جيمس راندي التعليمية لشركة أيه تي أس سي البريطانية، صانعة الجهاز بأن عرضت عليها مليون دولار لمن يجري اختباراً علمياً يثبت فاعلية جهاز (أيه دي إي ٦٥١) في كشف المتفجرات، وكانت النتيجة أن لا أحد من مهندسي الشركة البريطانية قبل التحدي أو أخذ العرض على محمل الجد. بينما تدعي الشركة البريطانية أن منتجها يمكنه كشف الأسلحة، والذخائر، والمخدرات، ونبات الكمأة، والجثث البشرية، وحتى العاج من مسافة تصل الى كيلومتر واحد، أو تحت الأرض، أو من خلف الجدران، أو في المياه، أو حتى في الطائرات على ارتفاع خمسة كيلومترات تقريباً.

كيف يعمل الجهاز؟

في محاولاتنا للكشف عن فاعلية أداء الجهاز المذكور التقينا بخبير المتفجرات(ج،أ) في وزارة الداخلية الذي أوضح: ان الجهاز يعمل على جاذبية أيون الكهرباء الستاتيكية الممغنطة، ويعني انه لا يحوي بطارية ويعتمد على الشحنات التي تصدر من حامله عند قيامه بحركات اعتيادية كالمشي مثلاً، وتقدر بحوالي ٢٥٠٠ فولت ستاتيكي، ثم يستطيع الكشف بعدها عن المتفجرات فأذا كان التوليد صحيحاً تكون العملية ناجحة، اما اذا كان التوليد خاطئا عندها الجهاز سيؤشر باتجاه أي من المواد الاعتيادية التي يحملها العابرون مثل العطور ومساحيق التجميل وغيرها، كما ان معظم الأخطاء مصدرها الشخص المشغل الذي يجب أن يكون مرتاحا وبدرجة حرارة جسم مستقرة وأن يبتعد عن التوتر ودرجات الحرارة المتذبذبة للجسم قبل استخدام الجهاز. ثم يجب على المشغل أن يمشي عدة خطوات لغرض إيصال طاقة شحن للجهاز لأنه لا يحتوي على بطارية أو مصدر طاقة آخر.

من البريطاني الى الصيني..

وتطرق الخبير (ج،ا) الى مناشئ تلك الأجهزة قائلاً: الأجهزة الأولى التي جلبت الى العراق كانت ذات منشأ بريطاني وعددها ١٠٠ جهاز، لكن التاجر تحول للأجهزة الصينية للاستفادة من فرق السعر، الجهاز البريطاني الواحد يبلغ سعره ٢٨ الف دولار في حين ان الجهاز الصيني سعره مابين ٦-٧ الاف دولار لكنه يشترى بقيمة ١٠-١٢ الف دولار!! ويتم احتساب سعره بنفس سعر الجهاز البريطاني بالاتفاق مع الشركة المصنعة بعدم تثبيت اسم المنشأ عليه!

ومن المؤكد ان الجهاز البريطاني ذو مواصفات عالية يمكنها الكشف عن كل أنواع المتفجرات على عكس الصيني الذي يكشف بعضها دون البعض الآخر.

وأكد (ج،ا) ان الكثيرين من حاملي تلك الأجهزة يجهلون التعامل الصحيح معها، ولم يدخلوا أي دورات للتعلم. ونبه المتحدث الى ان مستخدمي الأجهزة يجب ان يكونوا خبراء في تفكيك ومعالجة المتفجرات والا فما جدوى اكتشاف المتفجرات دون معرفة كيفية إبطال مفعولها في الحال، وهذا يفسر الكثير من التفجيرات التي حصلت في نقاط التفتيش بعد اكتشافها بوقت قصير.

متاهات الداخلية وهواتف عمليات بغداد لا تجيب !

بالرغم من محاولاتنا على مدى اكثر من أسبوع قضيناه في مراجعات لوزارة الداخلية لغرض التعرف على آلية عمل تلك الأجهزة وتعامل القوات الأمنية معها وفاعليتها، الا انها تاهت مابين قسم الإعلام ومديرية شؤون الشرطة و كتابنا وكتابكم والمدير مشغول حالياً وباجر وبعدين والخط مشغول وغيرها من حواجز مصطنعة وليست أمنية وضعت أمامنا ولم نتلق ردا من أي مصدر امني في دوائر الداخلية المعنية بشكل أساس بأمن المواطنين وكذلك الحال مع قيادة عمليات بغداد التي لم تغلق خطوطها الساخنة مع الإعلاميين وانما أبقتها ترن للذكرى فقط دون مجيب!

الأجهزة و متطلبات المرحلة

الناطق المدني باسم خطة فرض القانون تحسين الشيخلي التقيناه مصادفة في حفل فني أقامه نادي الصيد العراقي مؤخراً بمناسبة ذكرى تأسيسه، وانتهزنا الفرصة لنسأله عن فاعلية أجهزة كشف المتفجرات فقال: الأجهزة التي تتحدثون عنها هي جزء من متطلبات مرحلة خطيرة يمر بها العراق في معركته مع الإرهاب، وقد تعاقدنا عليها قبل سنتين واختيرت لسرعتها وفاعليتها وخفتها،وهي جزء من منظومة أمنية كاملة تعتمد بشكل أساس على حاملها، واعتقد انها فاعلة رغم كل ما قيل عنها، والدليل هو ان عمليات بغداد كشفت الكثير من السيارات المفخخة بالاستعانة بهذه الأجهزة، ولو تراجعين مواقف عمليات بغداد في مكافحة الإرهاب لوجدت أرقاماً كثيرة عن إبطال عبوات، وهي أكثر بالطبع من عمليات التفجير ذاتها، لكن هناك دائما أناس يصطادون في الماء العكر. وقد حصلت حوادث كثيرة مشابهة وربما اكبر في بلدان مستقرة امنياً لكنها لم تصنف انها مخترقة امنياً او ان قواتها غير قادرة على حفظ الأمن.

ورداً على جاهزية قواتنا الأمنية الآن لإدارة الملف الأمني بعد كل التهديدات التي شهدتها بغداد وأحداث الأربعاء والأحد الداميين،والاتهامات التي وجهت لها بالاختراق قال:قواتنا جاهزة تماماً وهي تكفي لمواجهة الإرهاب تماماً مثل النجاحات التي حققتها في إعادة الأمان وفرض القانون، وإبعاد شبح الحرب الأهلية، لكن المعركة مع الإرهاب معركة كبيرة ودولية وليست محلية فقط وهو إرهاب منظم وكبير، ونحن لا نزال في مرحلة الانتقال من الخط الأسود الى الأبيض، وفيما يخص الاختراق مابين صفوف قواتنا الأمنية فهذا صحيح وقد تم فصل ٦٤ الف منتسب من وزارة الداخلية بسبب انتماءاتهم الطائفية او عدم أهليتهم للدفاع عن الوطن.

ونوه الشيخلي الى اننا مقبلون على انتخابات والمواطن العراقي لابد له من ان يعي خطورة المرحلة والصراعات السياسية بسبب التناحر بين القوى واستغلال الإرهابيين لزعزعة الأمن،علما ان قواتنا الأمنية استعدت بما يتناسب مع ضرورات المرحلة المقبلة.

خبير متفجرات مختص آخر رفض الكشف عن اسمه لدواع أمنية قال: هناك الكثير من المؤشرات التي تؤكد إخفاقات الجهاز(أيه دي إي ٦٥١) وعدم جدواه،وطلب منا بعد ان شرحها لنا عدم ذكرها كلها في المقال حتى لا تستغل من قبل الجماعات الإرهابية، وما ننقله هنا من حديثه ان المفرقعات تمتاز بخاصية الاحتفاظ بخواصها في يد مستخدمها حتى لو غسل يديه بعد أسبوع ولابد حينها من ان تكشفه تلك الأجهزة، والسؤال هو كيف مرر الإرهابيون عجلاتهم دون علم القوات الأمنية ولم يلحظ الجهاز ذلك؟

لا نملك خبراء متفجرات

قال مدير المنظمة العراقية لإزالة الألغام IMCO ل(المدى): ان نشاط المنظمة ينحصر في ميدان تدريب الشرطة الوطنية على الكشف عن المتفجرات وتفكيكها وإبطال العبوات الناسفة والسيارات المفخخة، ولا نقوم بتفكيكها نحن لان عملنا ينحصر في الكشف عن حقول الألغام وتطهيرها،وتدريب القوات الأمنية على تفكيك المتفجرات وإبطالها.

وأضاف: ان الحاجة ماسة الى وجود خبراء للمتفجرات بالقرب من السيطرات الأمنية للاستعانة بهم عند الحاجة، ولا يكفي ان نستدل على المتفجرات بل يجب إزالة مخاطرها فوراً، وهي مهمة خبير المتفجرات ومع الأسف برغم الأوضاع الأمنية الا اننا لا نمتلك سوى ألف مزيل ألغام في عموم العراق وعدد قليل لا يتعدى أصابع اليدين كخبراء متفجرات، في حين اننا نتعرض بين فترة وأخرى الى أطنان من المتفجرات القاتلة واستدرك محدثي قائلاً: ان منظومة الكشف عن المتفجرات يجب ان تكون متكاملة وهي تبدأ من مداخل المدن، والا كيف نفسر دخول هذه الكميات الكبيرة من المتفجرات التي تم استخدامها في العجلات المفخخة التي استهدفت وزارات الدولة مؤخراً! والمشكلة الأكبر هي من سمح للعجلات المفخخة بأن تصل الى مداخل المدن وتتجول بحريتها؟ ان مجرد تجوالها في الشارع يعني نجاحا لها.

واستشهد المصدر بتجربة القيادات الأمنية في المحافظات فهم استطاعوا السيطرة على البوابات وهذا يؤشر انخفاض عدد السيارات المفخخة هناك بشكل كبير.

وحول تأشير الجهاز على مواد غير ذات أهمية مثل العطور او مساحيق التجميل قال: الجهاز يكشف كل مادة يدخل فيها النيتروجين والكليسرين وهما مادتان تدخلان في صناعة المفرقعات، وكذلك حشوات الأسنان ومساحيق التنظيف والعطور ودهن البريك، هي مواد غالبا ما نستخدمها او تكون متوفرة في أي مكان، وما يؤخذ على الجهاز انه يكشف عن ٧-٨ أنواع فقط من المتفجرات في حين ان هناك عشرات الأنواع الأخرى.

الزواج خارج المحكمة جنحة يعاقب عليها القانون

٤١٥٣٦ حالة طلاق في عام واحد فقط

بغداد / إيناس طارق

وسط قاعة المحكمة وأمام قاضي محكمة الأحوال الشخصية في منطقة الكرخ صرخت سعاد (في العقد الثالث من عمرها) طالبة الطلاق من زوجها بعد زواج استمر ثماني سنوات (ليكون نتاجه طفلين) الصبي في السابعة من عمره والصبية في عامها الخامس من دون مبرر او سبب مقنع وهذا ما كان واضحاً من ارتباكها أمام القاضي وليد عبد الملك عندما سألها: لماذا أنت مصممة على الطلاق بعد كل هذه السنوات من الحياة الزوجية، أجابت سعاد: ان زوجها طلال يعاني من مرض الكآبة واكتشفت ذلك من تصرفاته غير الصائبة،خصوصا انه يستخدم العنف ضدي بشكل مستمر وأمام الأطفال من دون أي مبرر وهذا ما جعل استمرار الحياة الزوجية بيننا مستحيلا، بينما كان جواب الزوج طلال انه ما زال متمسكا بها رأفة بحالة الطفلين لانهما سوف يكونان ضحيتي تصرفات أمهما الطائشة، واخبر القاضي، ان سبب خلافهما الحقيقي هو كثرة خروجها من البيت طوال النهار وعدم اهتمامها بأمور المنزل والأطفال وقال الزوج: عندما أسألها عن سبب تصرفاتها ترفض الإجابة وتبدأ بالصراخ ثم تأخذ الطفلين الى بيت أهلها وتبقى هناك لمدة شهر او شهرين ومن ثم تعود وهكذا الحال طوال فترة زواجنا، وأكد الزوج استعداده لكتابة تعهد خطي أمام المحكمة بعدم استخدام العنف ضدها لانه حقا لم يرفع يده عليها يوماً!

منظر من هذا الطراز يحدث يوميا و باستمرار أمام المحاكم العراقية، وللأسف يحدث ذلك أمام أعين الأطفال الصغار الذين لا ذنب لهم في سوء تصرفات الأبوين واختياراتهما غير المدروسة.

إحصاءات مجلس القضاء

المتغيرات التي حصلت للمجتمع العراقي والمشكلات العميقة التي يعاني منها (البطالة، التهجير، الهجرة، العنف) زادت من معدلات الطلاق بنسب ملفتة للنظر ما يستدعي وقفة حقيقية من مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية للحد من تصاعد هذه الظاهرة التي عادة ما يدفع ثمن تفصيلاتها الأطفال والتي غالبا ما تنعكس على حياتهم المستقبلية بإشكال مختلفة وخصوصا النفسية.

وحسب إحصاءات رسمية نشرت على أكثر من موقع الكتروني صادرة عن مجلس القضاء الأعلى، تؤكد هذه الظاهرة، فقد تضاعفت حالات الطلاق التي تقع سنويا في المحاكم العراقية منذ عام ٢٠٠٣، فارتفعت من عشرين ألفا و٦٤٩ حالة في ٢٠٠٣ الى أن وصلت دعاوى الطلاق عام ٢٠٠٤ إلى ٢٨ ألفا و٦٨٩ وفي عام ٢٠٠٥ ارتفعت إلى ٣٣ ألفا و٣٤٨ وفيما ارتفعت عام ٢٠٠٦ إلى ٣٥ ألفا و٦٢٧ لترتفع مجددا في عام ٢٠٠٧ إلى ٤١ ألفا و٥٣٦ حالة طلاق .ولحد الآن لم تصدر إحصاءات رسمية عن أعداد حالات الطلاق لعام ٢٠٠٨.

قصة الأطفال الأربعة

اما قصة الأطفال الأربعة فهي أنهم كانوا ضحية الأم نبأ (في العقد الرابع من عمرها) التي فضلت البقاء في إحدى الدول المجاورة على العودة مع زوجها الذي عاد الى البلد بعد تحسن الوضع الأمني ليعاود عمله السابق، لكنه اصطدم بإصرار زوجته على عدم العودة فضلا عن طلبها الطلاق وحضانة الأطفال! وبعد استمرار المشاحنات وكثرة المشاكل انتهت بموافقة المحكمة على حضانة الأم لأطفالها الأربعة، ودفع النفقة كاملة لهم، لكن بعد مرور ٦ أشهر تقدم الأب بطلب للمحاكم العراقية لإسقاط حضانة الأطفال عن طليقته بحجة تزوجها من رجل آخر مقيم في نفس البلد الذي هي فيه. وفي هذا الفصل من القصة تبدأ معاناة الأطفال بين المحاكم ورغبات الأبوين.

القاضي الأول

يقول القاضي الأول في محكمة الأحوال الشخصية في الكرخ وليد عبد الملك لـ (المدى): من أسباب الطلاق هو الاختيار غير الصحيح، أو التسرع في الاختيار دون معرفة تفاصيل حياة الطرف الآخر وجهالة احدهما بتصرفات الآخر، فضلاً عن عدم التوافق العمري، مثلا الزوجة تبلغ من العمر خمسة عشر عاماً والزوج يبلغ العقد الرابع من عمره.. وأضاف عبد الملك، ان العامل المادي يعتبر من أهم أسباب الطلاق في الوقت الحاضر نتيجة رغبة الزوجة في استقلالية السكن، وحين يعجز الزوج عن تأمين متطلبات الزوجة يصبح الطلاق هو الحل الوسيط بينهما، وهناك مشكلات أخرى تؤدي للطلاق، مثل التباين الواسع في الثقافة بين الزوجين.

اغرب حالات الطلاق

وعن اغرب حالة طلاق حدثت في عام ٢٠٠٩ يقول القاضي وليد: انها حكاية يمكن ان تحدث في الخيال او في قصص الأفلام، الأمر الذي حدا بنا الى اتخاذ امر قضائي صارم بحق الزوج خصوصا بعد إثبات الواقعة وسماع ذلك من عدة شهود، فالزوج يقوم بربط كلب مسعور بكماشة الباب الداخلي لغرفتهما ويفعل ذلك منذ ذهابه الى عمله صباحا حتى عودته ظهرا! وأثناء هذا الوقت لا تستطيع الزوجة ان تمارس حياتها بشكل طبيعي بما في ذلك حاجتها للأكل والشراب واستخدام الحمام! ونتيجة فعلته هذه هربت الزوجة بينما هو كان داخل الحمام بعد شهرين فقط من زواجهما. اما الحالة الثانية فهي قيام زوج بتطليق زوجته بعد ان أكلت قطعة من اللحم المشوي،الذي جلبه وجبة عشاء، نعم قطعة واحدة،رمى عليها يمين الطلاق، ولان الأمر حدث نتيجة قلة إدراك ووعي الزوج كان لابد من توبيخ الزوج على سوء فعلته وعملنا على مصالحتهما لان الأمر لا يستحق الطلاق مع العلم ان شهر العسل ما زال في بدايته!

الباحثة الاجتماعية

تقول منتهى وهي باحثة اجتماعية: ان عودة العمل بنظام الباحثة الاجتماعية في المحاكم الشرعية كان لها تأثير كبير في عودة الكثير من الأزواج الى بعضهم بعد التوصل الى حلول تساعد على تجاوز الصعوبات التي تواجههم لكن مع الأسف ما يحدث الآن ان الزوجة والزوج يصممان على الطلاق منذ نشوب الخلاف الأول وكأنهما في معركة وليسا يعملان على بناء عائلة صحيحة الركائز الاجتماعية والتربوية .ومنذ عام ٢٠٠٧ وحتى هذا الوقت نعمل بكل جهد لإتمام المصالحة بين الأطراف الزوجية المتنازعة خاصة في حالة وجود أطفال لانهم من سيدفع الثمن في النهاية، وليس إنصافا للمرأة لكن الزوجة عندما تجد أطفالها في موقف لا يحسدون عليه تتنازل عن الدعوى وقليلاً ما يتخذ الزوج هذا الموقف، والعكس يحدث إذ أحياناً نجد الزوج يريد المصالحة يقابله تعنت الزوجة مطالبة بالطلاق.

وما يثير القلق هو زواج الجنسين باعمار صغيرة لا يمكن ان تؤهلهم الى تحمل مسؤولية بناء أسرة صحيحة وثابتة،والكثير من هذه القضايا تشهدها محاكمنا الحالية،تارة بسبب خلاف على استخدام الزوج او الزوجة جهاز الهاتف بشكل يثير الشك لدى احدهم اتجاه الآخر وتارة أخرى الزوجة تكون صغيرة وتريد الذهاب والبقاء في بيت عائلتها وزوجها يرفض والكثير الكثير من المشاكل والحكايات.

صياح وزغاريد

ووسط زغاريد الأهل في محكمة الأحوال الشخصية في الكرخ تم عقد قران بنين وسلام، حدث في المقابل صياح تعالى،وبنفس قاعة المحكمة لحدوث مشكلة كبيرة، بين امرأتين كانتا متزوجتين رجلا واحداً فقد حياته بسبب الاعمال الإرهابية التي طالت البلد عام ٢٠٠٤ وأثناء ذلك الوقت كانت الزوجة الأولى وتدعى نجلاء تطلب الطلاق منه وتركت خمسة أطفال (ثلاث بنات،وولدان) وتزوجت بعد فترة من شخص آخر، ليتزوج زوجها السابق من امرأة ثانية (سعاد) لتربي وتعتني بالأطفال لكن القدر كان أقوى منها، فتحملت الزوجة الثانية مسؤولية الأطفال الخمسة بعد وفاة والدهم،ولتمضي عشر سنوات ويكبر الأطفال، البنات تزوجن وأصبحن في وضع اسري جيد والولدان في المدارس احدهما في المرحلة الابتدائية، والأخر في المرحلة المتوسطة، وبعد مضي عامين على وفاة الأب ولانه موظف سابق في السلك الحكومي استطاعت زوجته الثانية استخراج راتب تقاعدي لولديه الاثنين القاصرين، اللذين ما زالا في حضانة زوجة أبيهما، لتظهر الأم بعد كل تلك السنين وتطالب بوصاية وحضانة الولدين، والشيء الذي اثر في جميع الحاضرين في قاعة المحكمة، رفض الولدين أمام القاضي حضانة ووصاية والدتهما، ليخبرا القاضي بانها تركتهما صغيرين وعندما يذهبان لزيارتها تأخذ منهما المال لتنفقه على زوجها وأولاده!

تدخل رجال الأمن

يقول محمد رجل امن في محكمة الكرخ، ان الكثير من المشاكل تحدث بين الطرفين المتخاصمين في القضايا، ونتيجة انتظارهما في أروقة المحكمة بانتظار الدخول الى القاعة للمثول أمام القاضي، يبدأ الطرفان بإسماع الكلام غير اللائق، وعندما يشتد الموقف بينهما يبدأن بالصراخ والضرب والشتم، وهنا يضطر رجال الأمن الى التدخل وفض النزاع، بالطرق السلمية، بعد أخذهما الى قاعة المسؤول الأمني في المحكمة، ولحين مجيء دورهما في الدخول الى القاضي، وأكد محمد ان بعض حالات الشجار مع الأسف تحدث بين الزوجين وأمام الأطفال، الذين يبدأون بالبكاء والتوسل بالأبوين لفض النزاع لكن مع الأسف نجد أحياناً ان الزوجين لا يفكران الا بخلافاتهما ومصالحهما الشخصية على حساب أطفالهما.

قضايا مختلفة

الكثير من القضايا استطعنا من خلال البقاء في المحكمة سماعها عن قرب،لكن من المؤسف حقا ان نكون في القرن الواحد والعشرين وترى زوجة وبعد مرور ست سنوات من زواجها تقف أمام القاضي مطالبة بتصديق عقد زواجها المعقود خارج المحكمة، وعندما حان وقت دخول ابنها البكر الى المدرسة توجب على الأبوين تقديم وثائق رسمية، قادتهما الى رحلة مضنية في المحاكم والدوائر الرسمية.

وهذه ليست القضية الوحيدة انما العشرات من القضايا من تلك النوعية والتي زادت مع الأسف في المجتمع العراقي. وحسب قول القاضي وليد عبد الملك،ان حالات العقد خارج المحكمة، مع الأسف، زادت في الفترة الأخيرة بسبب بعض الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية أو نتيجة الجهل القانوني بالحقوق، الامر الذي أدى الى ضياع حقوق الزوجة في بعض الأحيان، لان الزواج خارج المحكمة لا يتمتع بغطاء